



كلية السياحة والضيافة مصراتة

# بحث بعنوان : المشكلة الاقتصادية

إعداد الطلبة :

إبراهيم علي الزلاوي

عبدالعزیز محمد بادي

إشراف : أ. صالح القزيري

2016 \_ 2017 م

## تمهيد ....

عُرِّفت المشكلة الاقتصادية بعدم إمكانية الموارد الاقتصادية المحدودة المتناقصة عادة، أو المتزايد بعضها بنسبة حسابية أو أقل من حسابية، من تلبية كافة الاحتياجات المتزايدة باضطراد وفق قانون تزايد الحاجات بنسب حسابية وهندسية متفاوتة .

ولا تظهر المشكلة الاقتصادية بشكل كبير في البلدان المتقدمة صناعياً أو في البلدان البترولية ذات الدخل المرتفع على الفرد الواحد من السكان. في حين تبدو المشكلة بشكل واضح لدى غالبية السكان في البلدان قليلة الموارد، المكتظة بالسكان الراغبين بالاستهلاك رغم عدم توفر لديهم الإمكانيات اللازمة، وهنا تظهر مشكلة ارتفاع الأسعار نتيجة نقصان العرض عن الطلب، كما للمنتوجات المحلية، أو رغم توفر العرض من المستوردات وكذلك كثرة الحاجة .

وتتضخم المشكلة عندما يكون الدخل العام أو الخاص قليلاً وعدد السكان كبيراً، فتكون حصة الفرد قليلة نتيجة لذلك، (هذا مع العلم أن حصص الأفراد من الدخل الوطني غير متساوية، حيث قد يكون هنالك مواطن يكسب المليون في اليوم الواحد، ولكن في نفس الوقت قد يكون هنالك مليون مواطن لا يتجاوز دخل الواحد منهم دولاراً واحداً في اليوم .

المبحث الأول: طبيعة وأبعاد المشكلة الاقتصادية

المطلب الأول : طبيعة المشكلة الاقتصادية.

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع, مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي , في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة , ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية واشباع الاحتياجات البشرية المتعددة, أي أنه يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية الى ثلاثة عناصر أساسية : أولهما يتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية والثاني يتمثل في تعدد الحاجات البشرية والعنصر الثالث يتمثل في الاختيار.

وتتميز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فهي تواجه الفرد كما تواجه الجماعة بل هي تواجه كل المجتمعات سواء كانت متقدمة أو متخلفة... زراعية أم اقتصادية... رأسمالية أم اشتراكية. فالمشكلة لا تختلف في أسبابها و لا عناصرها من مجتمع لآخر , أما الذي يختلف فهو طريقة حلها.

### **المطلب الثاني : أسباب المشكلة الاقتصادية**

من الممكن حصر أسباب حدوث المشكلة الاقتصادية في ثلاثة أسباب رئيسية وهي:

أ- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

ان سبب ظهور المشكلة الاقتصادية هو الندرة. فالإنسان عندما يشعر بالحاجة ويفتقد في الوقت نفسه وسيلة لإشباعها فإنه سيعتقد أن سبب مشكلته هو الندرة الا أن ما يحتاجه من سلع وخدمات لا يأتي من العدم , بل الأمر يتطلب ضرورة توافر ومساهمة مجموعة من العوامل معا, هي عوامل الانتاج ,خلال عملية معينة هي عملية الانتاج وأن هذه العوامل هي التي أصلا نادرة.

إذا تظهر المشكلة الاقتصادية أساسا نتيجة ندرة عوامل الانتاج سواء ما كان منها هبة من هبات الطبيعة أو نتاج عن جهود الانسان وغير خاف أن ما تهبه الطبيعة من خيرات ليس متاحا في كل مكان بالقدر اللازم ولا بالصورة المرغوبة. فنجد مجتمعات منحتها الطبيعة فيضا من المواد الأولية في الوقت الذي يعاني فيه من ندرة رأس المال أو العمل وكلاهما مطلوب لتجهيز المواد الاولية بحيث تصبح صالحة لإشباع رغبات الانسان. لذلك وجب على الانسان أن يبذل جهده وفكره في كل لحظة ولا بد عليه الانتظار حتى تؤتي جهوده ثمارها .

ويعود عجز الموارد الاقتصادية عن اشباع جميع الحاجات الانسانية الى الأسباب التالية:

- أن المورد الاقتصادي موجود ولكن قليل نسبيا بسبب عدم الاستغلال الأمثل لهذا المورد أو لسوء استغلال هذا المورد, وتمتاز كثير من الموارد الاقتصادية بقابليتها للنفاذ بسبب الاستخدام الجائر.
- زيادة عدد السكان بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الانتاج, وبالتالي يؤدي هذا الى ندرة نسبية للموارد المستخدمة كوسيلة لإشباع الحاجات الانسانية.

ب- كثرة الحاجات الانسانية وتعددتها وتطورها وتزايدها :

من المعروف أن للإنسان ومنذ بدء الخليقة مجموعة من الحاجات التي يهدف الى اشباعها, وكلما أشبع حاجة تولد لديه حاجة أخرى بحاجة الى اشباع , وتعرف الحاجة الانسانية بأنها (الرغبة التي يسعى الانسان الى اشباعها).

وتقسم هذه الحاجات الى نوعين:

1- الحاجات الأولية (الأساسية) وهي مجموع الرغبات الانسانية التي لا تحتمل التأجيل في اشباعها, والتي اذا أفنيت يفنى الانسان ورائها ,بمعنى أنها ضرورية لبقاء الانسان على قيد الحياة كحاجته الى الغذاء والماء والسكن ... الخ.

2- الحاجات الثانوية (الكمالية) :

وهي مجموع الرغبات الانسانية التي تحتمل التأجيل في اشباعها , على اعتبار أنها لا ترتبط بأن يكون الانسان أو لا يكون على قيد الحياة. وتمتاز الحاجات الانسانية بمجموعة من الخصائص مثل:

الحاجات الانسانية متزايدة ,وتتزايد هذه الحاجات مع تزايد المواليد. الحاجات الانسانية متطورة, وتتطور الحاجة مع التقدم الفني والتكنولوجي الذي يحدث على وسائل اشباع الحاجات. الحاجات الانسانية متكررة, وتتكرر الحاجة مع تكرار و تعاقب الأجيال , فحاجة أجدادنا للغذاء هي نفس حاجتنا له مع اختلاف نوع الغذاء. الحاجات الانسانية متجددة, وتتجدد الحاجة مع الاكتشافات و الاختراعات الجديدة التي يقوم بها الانسان.

ج- الاختيار اذا كانت الندرة هي سبب المشكلة التي يعيشها الانسان, فان الاختيار هو بالتأكيد السبب الذي يجعل منها مشكلة اقتصادية بالذات وليست تقنية. فالاختيار وهو عملية تنطوي على الرشد يتمثل في القيام بموازنة منفعية حرة بين بدائل ممكنة مختلفة , لاختيار أفضل بديل ممكن وبالطبع لن تكون هناك فرصة للقيام بعملية الاختيار ما لم تكن رغبات وحاجات و تفضيلات الانسان متعددة وبهذا تكون المشكلة الاقتصادية

بالفعل هي مشكلة اقتصادية فحاجات الانسان متعددة متجددة و متزايدة.  
وبالطبع لو اختفت الندرة لاختفت المشكلة... ولو لم تتعدد الحاجات لما  
كان هناك مجال للاختيار وبالتالي لما كانت المشكلة الاقتصادية بل تصبح  
مشكلة فنية تكنولوجية .

### **المطلب الثالث : المشكلات الاقتصادية الاساسية**

**المشكلة الأولى :** ما السلع التي تنتج وما كميتها ؟ (ماذا تنتج) والسؤال  
يتعلق بالمثل السابق حول مشكلة الاختيار, وبمعنى اخر أنها مشكلة  
توزيع الموارد النادرة على الاستخدامات المختلفة, وتتطلب هذه المشكلة  
معرفة معايير تخصيص الموارد, يمكن حصر المشكلات الاقتصادية  
الاساسية بالأسئلة الآتية:

وكما سبق القول فان جهاز الثمن يعد الاداة في توزيع الموارد بين  
الاستخدامات المختلفة في نظام المنافسة التامة, في حين توكل هذه المهمة  
الى الأجهزة التخطيطية في الاقتصادات الاشتراكية.

### **المشكلة الثانية :** ما هي طرق انتاج هذه السلع ؟(كيف تنتج).

يعكس هذا السؤال ان هناك أكثر من طريقة لإنتاج سلعة ما, فعلى سبيل  
المثال هل تنتج محصول القطن بتكثيف رأس المال في استخدام الماكينات  
والآلات الزراعية أم انتاج نفس كمية المحصول من خلال تكثيف العمل  
باستخدام الأيدي العاملة بالعمليات المزرعية المختلفة, وهذا يتوقف على  
ماهية العناصر التي تتصف بالندرة رأس مال أم العمل؟



على نحو يؤدي الى زيادة رفاھيتهم أو تحسين رفاھية بعض الأفراد ودون الاضرار أو التأثير على مستوى رفاھية بقية الأفراد في المجتمع؟  
**المشكلة السادسة :** هل القوة الشرائية للنقود ثابتة أو أنها تتسم بالتضخم؟  
والمقصود بالتضخم الارتفاع المستمر في الاسعار وارتفاع الاسعار معناه انخفاض القوة الشرائية للنقود , وأحد أسباب التضخم هو زيادة كمية النقود في الاقتصاد بمعدل أسرع من زيادة الناتج القومي.

**المشكلة السابعة :** هل يتزايد الانتاج القومي من السلع والخدمات أم أنه ثابت على مر الزمن؟ فالمقدرة الانتاجية تنمو بسرعة في بعض الدول الأخرى مما يترتب عليه زيادة الفجوة بين مستويات المعيشة بين المجموعتين من الدول .

ويمكن القول أن المشكلات الاقتصادية قائمة في المجتمعات كافة الا أن سيادتها بصورة متفاوتة أو أن احداها أعمق في تأثيرها من الأخرى في الاقتصاد القومي, فالمجتمعات التي تعتمد على آلية السوق تركز على مشكلة ندرة الموارد الطبيعية في حين تركز المجتمعات الاشتراكية على شكل علاقات الانتاج ومشكلة التوزيع .

### **المطلب الرابع : الندرة و الاختيار وتكلفة الفرصة البديلة**

تتميز الموارد الانتاجية بأن استخداماتها بديلة متعددة، فالأرض يمكن أن تستخدم في الزراعة أو في بناء المشروعات أو في تشييد المساكن، وحتى اذا قررنا استخدامها في الزراعة فإننا يمكن أن نزرعها قمحا أو شعيرا أو قطنا .

وهكذا يمكن تصور وجود العديد من الاستخدامات البديلة (المتنافسة) لكل عنصر انتاجي . وتعرف عملية توزيع الموارد الانتاجية على استخداماتها المختلفة باسم مشكلة تخصيص الموارد .

وحيث أن موارد الانتاج تتميز بصفة عامة بأنها نادرة ومحدودة فإن أي مجتمع سوف يحاول دائما الوصول الى ذلك التخصيص الأمثل لموارده المحدودة، ونقصد بالتخصيص الأمثل للموارد ذلك الشكل أو النمط الذي تكون فيه الموارد الانتاجية الموظفة قد استخدمت بأفضل طريقة ممكنة تؤدي الى الحصول على أقصى قدر ممكن من الانتاج وبعيظ أن أي نمط آخر خلافه لا بد أن يترتب عليه انخفاض حجم الناتج المتحصل عليه، غير أن ندرة الموارد لا تملئ فقط ضرورة الاستخدام الكامل والأمثل لهذه الموارد، بل تؤدي الى ضرورة الاختيار بين الرغبات المتعددة لأفراد المجتمع لتحديد ما يتعين انتاجه منها على ضوء القدر المحدود المتاح من الموارد. أي أن الندرة هي التي تولد الاختيار وعند القيام بعملية اختيار هدف أو أهداف معينة لا بد أن نضحي بهدف أو أهداف أخرى في مقابل ذلك.

فدائما لا بد أن تحل شيء محل شيء آخر طالما أن مواردنا نادرة ومستخدمة بالكامل .

وبالطبع لا بد أن هناك عددا كبيرا من الاختيارات يتعين على المجتمع القيام بها عندما يقرر تخصيص موارده المتاحة النادرة لإنتاج ما يرغبه من طبيبات الحياة. حيث تقترن التضحية بالاختبار والتضحية المترتبة على اختيار بديل معين تمثل في الحقيقة تكلفة هذا الاختيار، فعندما نريد معرفة التكلفة التي يتحملها المجتمع بصدد تنفيذ قرار معين، فإننا نحسبها بما يساوي ما ترتب عليه من التضحية بعدم تنفيذ قرار آخر.

ان وجود قدر معين من الموارد الاقتصادية يعني وجود فرص لإنتاج كميات مختلفة من بعض السلع و الخدمات المختلفة ومن ثم فان تكلفة انتاج قدر معين من أحد المنتجات البديلة الممكنة تساوي أقصى قدر ممكن انتاجه من منتج أو منتجات أخرى باستخدام نفس القدر من الموارد و تعرف التكلفة المحتسبة باسم تكلفة الفرصة البديلة .

## المطلب الخامس: إمكانيات الإنتاج

يمكننا تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية وكيفية الاجابة على التساؤلات ماذا وكيف و لمن؟

من خلال ما يعرف بمدى امكانيات الانتاج لسلعة ما .

### تكاليف الانتاج :

المجتمع الذي يوظف أو يشغل موارده تشغيلًا كاملاً لا بد أن يتنازل أو يضحي بإنتاج سلعة ما عندما يقرر القيام بإنتاج سلعة أخرى.

وهذه الحقيقة تفترض أنه من يمكن تحويل الموارد من انتاج السلعة الاولى الى انتاج سلعة أخرى.

و امكانيات الانتاج تقدر بما هو متاح للمجتمع للاختيار و ذلك في حالة عدم اكتمال تشغيل موارد المجتمع بالكامل .

وفي هذه الحالة " حالة تعطيل بعض موارد المجتمع الانتاجية" يمكن زيادة ما ينتجه هذا المجتمع عن طريق تشغيل هذه الموارد وبالتالي الانتقال الى امكانيات الانتاج و هذا ما تهتم به نظرية التشغيل والتوظيف والدخل.

أما الانتقال الى امكانية الانتاج الى وضع أعلى فيكون عن طريق تنمية الموارد بالقدر الذي يمكن المجتمع من انتاج أكبر من سلعه ما , وهذا ما تهتم به نظرية النمو الاقتصادي.

ويمكن تفهم حقيقة المشكلة الاقتصادية هو في ندرة الموارد و تتضح من عدم القدرة على الانتاج كما يمكن تفهم مشكلة الاختيار من ضرورة التضحية بإنتاج سلعة على حساب انتاج سلعة أخرى .

المبحث الثاني :خصائص الرغبات الانسانية وأنواع السلع  
والثروة

### المطلب الأول :خصائص الرغبات الانسانية

أ- التعدد :

إن الرغبات غير محدودة في عددها, ولا يعني ذلك أن الانسان بطبيعته,جشع,غير أنه ما من شك أن ثمة عددا لا نهائيا من الرغبات التي يمكن أن يستشعر الانسان بالميل الى إشباعها ,وحتى عندما تتزايد طاقة الانسان على اشباع هذه الرغبات جميعها, فلا مناص من أن تثور في نفسه رغبات جديدة تتطلب أنواعا أخرى من الاشباع. قد تختلف الطاقة الإشباعية من فرد الى اخر, وقد يقف بعض الأفراد في أحوال استثنائية عند حد معين من الاشباع, ومع ذلك فلا جدال أن الغالبية من الأفراد تتطلع الى رغبات جديدة , كلما اشبعت رغبات سابقة.

ب- التنافس :

ومن الواضح أن خاصية التنافس بين الرغبات هي النتيجة الطبيعية المباشرة للتحديد النسبي للموارد أو وسائل الإشباع, إذ تتنافس الرغبات فيما بين بعضها البعض حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة, فهي تتضارب وتتطاحن مع بعضها البعض , بحيث تجعلنا دائما تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين ما يمكن اشباعه وما نتخلى عن اشباعه. بيد أن هناك معنى اخر للتنافس بين الرغبات , فقد يخلي بعضها السبيل لبعض الآخر.

### ج- التلازم :

كما نجد في الحياة العملية أن كثيرا من الرغبات يتمشى مع بعضه البعض, بمعنى اخر أن الواحدة تسوق الى الأخرى, أي أن اشباع رغبة ما لا يمكن أن يتحقق الا بإشباع رغبة أخرى, فقد ترتبط الرغبات بعضها مع البعض الآخر إرتباطا وثيقا كالرغبة في الشاي والرغبة في السكر وهذا هو معنى كلمة التلازم أو التكامل بين الرغبات.

### د- التكرار :

كما نجد أيضا في الحياة العملية أن الرغبات التي نشعر بها تميل في معظمها الى التكرار, حتى بعد أن نشبعها مرة بعد أخرى. وهذه الخاصية واضحة تماما في الرغبات الأساسية, كالملبس أو المأكل. ومع ذلك فقد نلاحظ أن مستوى المعيشة يسمح أيضا بتكرار الرغبات الأكثر ترفا في طبيعتها حتى يصير اشباعها أمرا عاديا بالنسبة لمجموعة معينة من الأفراد وما من شك أن لهذه الصفة أهميتها في ايضاح نظرية الاستهلاك.

## المطلب الثاني : أنواع السلع

يمكن تقسيم السلع بوجه عام بطرق ثلاث, تشير الطريقتان الاولى والثانية منها الى الطبيعة المادية للسلع , أما الطريقة الثالثة فتشير الى العلاقة بين كميات السلع وبين الرغبات التي تشبعها.

أ\_ السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية:

وتنطوي الطريقة الاولى على تقسيم السلع الى نوعين رئيسيين: سلع استهلاكية\_ و سلع انتاجية .

- أما السلع الاستهلاكية : فهي تلك السلع التي يمكن أن تشبع الرغبات الانسانية بطريقة مباشرة ومن أمثلة ذلك السيارة و الخبز والخدمات فهذه جميعها سلع (مادية أو لا مادية) موجهة للاستهلاك المباشر.

- أما السلع الانتاجية : فهي تلك السلع التي تسهم بطريق غير مباشر في اشباع الرغبات حيث نجد مثلا أن تصنيع سلعة استهلاكية كالسيارة يحتاج الى توفر بعض السلع الانتاجية كالحديد والزجاج والمطاط، حيث أن السلع الانتاجية تسهم في انتاج السلع الاستهلاكية المعدة لأغراض الاستهلاك المباشر ومن هنا تتضح حقيقة أن الاستهلاك هو

الهدف النهائي من جميع أوجه النشاط الاقتصادي للأفراد والجماعات.

### ب- السلع الفانية والسلع المعمرة :

أما التقسيم الثاني فيفرق بين السلع جميعها من حيث عدد المرات التي تستخدم فيها كل سلعة- سواء أكانت سلعة استهلاكية أم سلعة إنتاجية- في اشباعها لرغبة انسانية معينة ،اذ هناك بعض السلع التي تستنفد قدرتها على الاشباع بمجرد استعمالها مرة واحدة وتسمى هذه السلع عادة (بالسلع الفانية) ومن أمثلة ذلك مختلف أنواع الطعام، كما ثمة نوع اخر من السلع التي يمكن أن تحقق سلسلة متتابعة من الاشباع ولكنها اذ تحقق ذلك تفقد قدرتها الإشباعية تدريجيا ،ومن أمثلة ذلك المنازل ، الملابس .. الخ ، ويطلق عليها (السلع المعمرة)، وأخيرا هناك نوع ثالث من السلع التي تنتج اشباعا يمتد الى أجيال عديدة دون أن تفقد قدرتها الإشباعية ومن أمثلة ذلك الأرض التي نتوارثها جيلا بعد جيل ويطلق على الأرض وما شاكلها من السلع بالسلع غير قابلة للفناء.

### ج- السلع الحرة والسلع الاقتصادية:

وتنطوي الطريقة الثالثة على تقسيم السلع الى نوعين رئيسيين:

### السلع الحرة، والسلع الاقتصادية

- السلع الحرة : فهي السلع التي تتواجد بكميات غير محدودة بالنسبة للحاجة اليها، ولا يبذل الانسان في سبيل الحصول عليها أي جهد أو عناء، أو يخصص لإنتاجها أي قدر من الموارد مثلا: كالهواء والماء في بعض الظروف ، فهي حرة لأنها لا تتطلب الاختيار بين الموارد النادرة في سبيل إنتاجها ، ولا تتطلب الاقتصاد في استهلاكها، و الحصول عليها لا يقتضي انفاق الموارد.

- أما السلع الاقتصادية: فهي تلك السلع التي لا توجد الا بكميات محدودة بالنسبة لمدى الرغبة فيها, وهي تلك السلع التي لا مناص من تخصيص قدر معين من الموارد في سبيل انتاجها, وهي اقتصادية لأنها تنطوي على مشكلة الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد النادرة ولأنها تتطلب الاقتصاد في استعمالها, وتحدد لها أثمان معينة في أسواقها الخاصة, كما تتسم هذه السلع بالندرة وبصفة المنفعة.

### المطلب الثالث : أنواع الثروة

يسوقنا الحديث عن السلع الى الحديث عن الثروة إذ أن اصطلاح الثروة يحمل معنى الرصيد المخزون من السلع الاقتصادية الموجودة في وقت معين , سواء في حياة الفرد أو الجماعة .

ان الثروة إذن , تشمل كل السلع الاقتصادية, وتتسم بالندرة النسبية . وهناك أنواع ثلاثة للثروة: الثروة الفردية والثروة القومية والثروة العالمية.

#### أ- الثروة الفردية:

تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية التي يملكها الفرد في وقت معين , باستبعاد الخدمات, زائد الحقوق التي يملكها والديون المستحقة له على أفراد آخرين, ناقصا الديون المستحقة عليه للأفراد الآخرين.

غير أن الفرد لا يستمد اشباعه الكلي من ثروته الخاصة فحسب, بل من الثروة القومية أيضا , وان لم تكن هذه جزءا من ملكيته الفردية.

#### ب- الثروة القومية :

تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية الموجودة في دولة معينة في وقت معين, باستبعاد الخدمات, زائد الديون المستحقة للدولة على الدول الأخرى, ناقصا الديون المستحقة للدول الأخرى على الدولة. وقد تسمى الثروة القومية, في بعض الأحيان, برأس المال القومي.

### ج- الثروة العالمية:

تعرف بأنها رصيد السلع الاقتصادية الموجودة في العالم بأسره, في وقت معين, باستبعاد الخدمات, واستبعاد جميع النقود الوطنية, وجميع الديون القائمة بين الدول .

### المبحث الثالث : حل المشكلة الاقتصادية

يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق ما يعرف ((بجهاز الثمن)), كما يتم حلها في النظام الاشتراكي عن طريق ((جهاز

التخطيط)) أما في النظم الاقتصادية المختلطة فيتم حلها جزئياً عن طريق جهاز الثمن وجزئياً عن طريق جهاز التخطيط.

## المطلب الأول: حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام

### الرأسمالي :

بعد انهيار النظام الاقطاعي الذي ساد أوروبا في القرون الوسطى وتزايد انتشار فكرة القومية, عرف العالم فكرة الدولة القومية كفلسفة سياسية , كان على الفكر الاقتصادي أن يقوم بتنظير فلسفة اقتصادية تتماشى مع ذات الفكر السياسي , وهكذا عرف العالم الرأسمالية أو النظام الرأسمالي. ويقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الدعائم هي :

### أ\_ تدني دور الدولة :

نادى أنصار الرأسمالية بتقييد دور الدولة وحصره في رعاية العدالة والأمن, أما النشاط الاقتصادي فيترك أمره للأفراد فهم خير من يقوم به.

### ب\_ الحرية:

وهي تعتبر من أهم دعائم النظام الرأسمالي, فكل فرد حر في هذا النظام, - حر في أن يمتلك ما يشاء, وقتما شاء, وبأي قدر.

- حر في التعاقد والعمل في النشاط الذي يرغبه وبالشروط الذي يرضى عنها.

- حر في انشاء المشروعات الخاصة, مهما كان حجمها أو شكلها

القانوني أو مجال نشاطها .

ونتيجة لهذه كان أحد الشعارات الرأسمالية المشهورة هو ( دعه يعمل دعه يمر) .

### ج\_ الدافع الفردي:

يهدف النظام الرأسمالي أصلا الى تحقيق مصلحة الفرد أولا , ومصلحة الجماعة أخيرا . حيث يسعى كل فرد نحو تحقيق مصلحته الخاصة بصرف النظر عن مصلحة الآخرين . فالمستهلك يريد الحصول على أقصى اشباع ممكن , والمنتج يهدف الى تحقيق أقصى ربح ممكن . ولذلك فان ما يحرك النظام الرأسمالي حقيقة ما هو الا الدافع الفردي خصوصا دافع الربح.

### د\_ المنافسة الحرة:

والمنافسة الحرة كما تخيلها منظرؤا الرأسمالية هي صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه التعامل بين الغرماء في السوق , وفي صورتها الصافية البريئة هي أمر مرغوب وان كان مستحيلا ففي الواقع وبصفة عامة نجد درجات متفاوتة من المنافسة المشوبة ببعض النزعات الاحتكارية والتي قد تصل الى حد المنافسة الدموية.

في ظل هذه الدعامات يقوم النظام الرأسمالي ويحاول حل المشكلة الاقتصادية عن طريق ميكانيكية جهاز الثمن , ويقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية للأثمان الناتجة عن تفاعل قوى السوق (قوى العرض والطلب .

و يتم التعرف على (ماذا تنتج) عن طريق حركة أثمان السلع والخدمات

الاستهلاكية , فالسلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يرتفع ثمنها , الأمر الذي يغري المنتجين الى انتاج المزيد منها والعكس صحيح .

كما يتم التوصل الى (كيف تنتج) عن طريق مقارنة أثمان السلع والخدمات الاستهلاكية(والتي تعكس إيرادات المنتجين) بأثمان السلع والخدمات الانتاجية (والتي تعكس تكاليف الانتاج).

وبهذا يتم التعرف على معدلات الربحية لمختلف نواحي النشاط الانتاجي .وبالطبع سوف يتم تخصيص الموارد الانتاجية -النادرة- بين الاستخدامات - البديلة - الأكثر كفاءة - والتي سيتم تطبيقها في داخل كل قطاع أو مشروع.

كذلك يقدم جهاز الثمن حلا لمشكلة توزيع الانتاج حيث يتحدد نصيب كل فرد من الناتج القومي بحجم القوة الشرائية المتاحة لديه والتي تتحدد بشكل أو باخر بحجم دخله.

ويتحدد حجم الدخل بدوره بكمية ونوع ما يمتلكه الفرد من خدمات انتاجية من ناحية, وبسعر هذه الخدمات الانتاجية من ناحية اخرى وبالطبع من يمتلك خدمات انتاجية ذات سعر أعلى سوف-مع بقاء العوامل الأخرى على حالها- يزيد دخله فتزيد قوته الشرائية فتزيد نصيبه من الناتج القومي ,والعكس صحيح .

أما بالنسبة لضمان الاستمرار, أي ضمان النمو الاقتصادي ,فان جهاز الثمن يلعب أيضا دورا في هذا الصدد.فالنمو الاقتصادي يتطلب ضرورة

وجود جبهة عريضة من الاستثمارات تقود عملية التقدم الاقتصادي. غير أن هذه الاستثمارات تحتاج بدورها الى رصيد ضخم من رأسمال لتمويلها وتنفيذها.

وقد يمكن الحصول على رأس المال هذا جزئيا من الداخل, وجزئيا من العالم الخارجي, غير أنه مهما كان حجم المساعدات الخارجية فإنها في النهاية محدودة, وبذلك ليس هناك مفر من أن تعتمد الدولة على امكاناتها الذاتية, وهذا يعني ضرورة أن تبحث الدولة بكافة الطرق عن مصادر تمويل داخلية جديدة, وهنا يمكن أن يلعب جهاز الثمن دورا في محاولة تعبئة المدخرات المحلية وزيادتها, عن طريق رفع سعر الفائدة الى الحد الذي تستجيب له طاقة الادخار المحلي.

## **المطلب الثاني: حل المشكلة الاقتصادية وفق النظام**

### **الاشتراكي**

يقوم النظام الاشتراكي على فلسفة اجتماعية هدفها الأساسي هو المصلحة العامة وليس المصلحة الخاصة, حيث تسود هذا النظام مجموعة من المبادئ تتماشى مع فلسفته الجماعية الأساسية, فعوامل الانتاج مملوكة بالكامل- أو تكاد- للدولة كما أن الملكية الخاصة محصورة في أضيق نطاق ولا تكاد تتعدى الأشياء الجد شخصية. كذلك فالدولة هي التي تقوم بحصر الموارد الاقتصادية وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة المرغوبة فضلا عن عملية تنميتها, انها ببساطة تقوم بحل كل عناصر المشكلة الاقتصادية, عن طريق ما يعرف باسم جهاز التخطيط.

وقد يأخذ جهاز التخطيط في الواقع العملي شكل هيئة أو لجنة أو وزارة أو خليط من هذه الأشكال معا, ويقوم جهاز التخطيط بدراسات وأبحاث

مستفيضة مسبقة قبل أن يقدم على اقتراح السياسات التي تصدر بها بعد ذلك قرارات مركزية للتنفيذ.

ان جهاز التخطيط هو الذي يحدد نوعيا وكميا تلك السلع والخدمات المزمع انتاجها في الفترة التالية لإشباع رغبات المستهلكين.

كما انه يقوم بتنظيم عملية الانتاج من حيث تعبئة الموارد الاقتصادية اللازمة لترجمة رغبات أفراد المجتمع الى سلع وخدمات متاحة، وكذلك من حيث توزيع وتخصيص هذه الموارد على مختلف استخداماتها البديلة. فضلا عن أنه يقوم بتحديد الأجور والمكافئات التي يحصل عليها العاملون في مختلف المجالات.

وأخيرا يقوم جهاز التخطيط برسم السياسات والخطط الانمائية سواء طويلة الأجل أو متوسطة الأجل أو قصيرة الأجل والتي تهدف كلها الى ضمان النمو الاقتصادي للمجتمع.

كما أن هذا النظام يهدف الى تحقيق مجتمع (الكفاية والعدل)، الكفاية بمعنى حسن استغلال الموارد الاقتصادية النادرة المتاحة، والعدل بمعنى عدالة توزيع الدخل والثروات في المجتمع بين مختلف أفراداه .

## الخلاصة:

نشير في الأخير كخلاصة أن أي وضع اقتصادي يتميز بالخصائص الآتية:

أولاً: ندرة الموارد بالنسبة للطلبات كشرط أساسي لقيام أي مشكلة اقتصادية.

ثانياً: الاستعمالات البديلة لكل مورد.

ثالثاً: تعذر حل المشكلة الاقتصادية الا بالاختيار بين الرغبات العديدة المتنافسة.

رابعاً: ارتباط حل المشكلة الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً بطرق الافراد في كسب مواردهم باعتبارها الخطوة الضرورية في عملية اشباع الرغبات.

ومن هنا يمكن القول أن المشكلة الاقتصادية ستضل لصيقة بالإنسان يحاول حلها ما استطاع الى ذلك سبيلاً و لكن بينه وبين أن نختفي تماماً

أما بعيدا ولذلك سيظل علم الاقتصاد وهو قرين وجودها له صفة الديمومة التي تجعله بحق ,درة العلوم الاجتماعية جمعاء.

## المراجع :

- (1) \_ الدكتور عبد النعيم محمد مبارك : مبادئ علم الاقتصاد ,  
الدار الجامعية , الطبعة الأولى , الاسكندرية , مصر , 1997.
- (2) \_ الدكتور حسين عمر : مبادئ علم الاقتصاد المشكلة  
الاقتصادية والسلوك الرشيد تحليل جزئي وكلي , دار الفكر  
العربي , الطبعة السابعة , القاهرة , مصر , 1989.
- (3) \_ الدكتور سالم توفيق النجفي : أساسيات علم الاقتصاد , الدار  
الدولية للاستثمارات , الطبعة الأولى , القاهرة , مصر , 2000.
- (4) \_ الدكتور محمد عطا الله ود . هند مشعل عودة : الأساس في  
الاقتصاد الكلي والجزئي.